منظمة التحرير الفلسطينية
من حصار الى آخر

أحمد شاهين

شهدت مرحلة انعقاد اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة، وما تلاها، سخونة في التحرك السياسي لتحريك العمل من اجل التوصل الى تسوية ما للقضية الفلسطينية. فقد خيّر الملك حسين، في خطابه امام اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، الفلسطينيين بين السير معاً، او السير منفردين، وستدعمهم المملكة الاردنية، اذا اختاروا السير منفردين، مثلها مثل بقية الدول العربية، انطلاقاً من منطق مصلحة الأردن اولاً. وتلخص مشروع الملك الاردني بشعار «الارض مقابل السلام». واختارت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي انتخبت في تلك الدورة، نهج السير مع الاردن، فتوج ذلك بتوقيع الاتفاق، الذي عرف باسم «اتفاق عمان»، بين الملك حسين والسيد ياسر عرفات في ١١/٢/١٩٨٥، ويدعو ذلك الاتفاق الى العمل المشترك للتوصل الى حل سياسي للقضية الفلسطينية. وقد توافق صدور الاتفاق مع وجود الملك فهد، ملك العربية السعودية، في واشنطن، في زيارة رسمية، فبُلِّغ بالاتفاق لطرحه على الاميركيين.

وفي اواخر شهر شباط (فبراير) ١٩٨٥، اعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، عما عرف فيما بعد «بمبادرة مبارك». وتضمنت تلك المبادرة دعوة الولايات المتحدة الأميركية لقاء وفد اردني ـ فلسطيني مشترك تشكل حصيلة الحوار معه تمهيداً للقاءات مباشرة مع اسرائيل، وتشارك فيها مصر والولايات المتحدة، للتفاوض حول حل للقضية الفلسطينية. وعندما زار الرئيس مبارك واشنطن حمل في جعبته اقتراحه ذاك، اضافة الى التصور الاردني لمثل هذا اللقاء، وشرح للأميركيين ابعاد الخطوة الاردنية ـ الفلسطينية ومدلولاتها، كما تفهمها مصر.

تتوجت تلك «الحملة» العربية، باتجاه واشنطن، بزيارة الملك حسين، ملك الاردن، للعاصمة الاميركية في اواخر شهر أيار (مايو) ١٩٨٥، حيث اوضح لرجال الادارة الاميركية ابعاد مشروعه للسلام، وارضية التحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك للبحث عن حل سياسي للقضية الفلسطينية.

في ضوء تلك «الحملة» العربية باتجاه واشنطن، تحركت الادارة الاميركية، التي رأت في المشروع الاردني «خطوة مشجعة»، حسب تعبير وزير الخارجية جورج شولتس، باتجاه اسرائيل،